كاهلها اي فيجب عليهم الحضور اليهم والدفع عنهم على الفور وان كان
الخ هذه غاية قوله لانه اي من هو دون مسافة القصر كالحاضر ان علم اي
ظن انه ان امتنع منه اي من الاستسلام قتل لان تركه الاستسلام حينئذ
تعجيز للقتال زيلعي واصنت المراة فاصنة اي ان اخذت والا يعين الجهاد
كامر وهم انك اذا مثلت الخنثى هـ تحرير ومثلهم المجبوب
اي بالنسبة للبعض الرقيق اما بعضه الحر فيجوز فيه ما يأتي في قوله
وضرب لا يرق الخ وظم جواز اختيار قتله نظرا لبعضه الحر وليس كذلك
كما في شم وعبارته وكما لا يعد فيما ذكر المبعض تقليبا لحق الدم كذا اطلقوه
ومحله كما هو واضح بالنسبة لبعضه الحر وليس كذلك كما في شم هو الحق واما
بعضه الحر فيتجه فيه التخيير بين الرق والمن والفداء فالحاصل ان بعضه
الرقيق يستقر رقه وبعضه الحر حكمه حكم الحر لكن لا يجزي فيه القتل تقليبا
لحق الدم وما ذكره قاله من سريان الرق على الجزء الاخير فتامل
او بعض شخص هذا هو الراجح من وجهين قال الشويري كفيرو ل
يسري الرق لباقيه على الاصح ولا يجوز ان يرد الى دولة ولا يجوز ردها بامان
وجهات او جهها الجواز سم لم يختر الامام فيه الخامسة لقوله اسير
وخرج به ما لو كان اسلم بعد اختيار الامام فيه خصلة غير القتل فانها
تتعين كما في شم المنهج وجواب لو قوله عصم الاسلام دمه وقوله وبقي
الخيار في الباقي عطف عليه وقوله دمه اي دون ماله بدليل قوله الاتي
ذكر المال في الحديث محمول على ما اذا قالوها قبل الاسر بخلاف
من اسلم بعد فتامل ومن حقها اي الشهادة لان المخبر
بصيغة اسم المفعول في الكفارة اي كفارة اليمين حيث يتخير الاتي
في اثنين بعد ان كان يتخير بين ثلاثة ومن اسلم اي او بذل الجزية
وصغار اولاده من اضافة الصفة للموصوف اي اولاده الصغار الاحرار
اي وبجانبهم وان سفلوا عن الاسترقاق لانهم يتبعونه في الاسلام
وخرج الارقاء فامرهم تابع لامر سيدهم لانهم من جملة الدواب والاراضي
الاحرار لا يستقل لهم فيختار الامام فيهم كفيرهم سم عن البرماوي اي
الرقبة والجد كذلك اي كالاب في انه يعصم اولاد ولده وان كانت

ولده

ولده كافرا حيا نظرا لتبعيتهم للجد في الدين لانه الاعلام لما مر اي لانهم
يتبعونه في الاسلام ومثله قوله لما مر ايضا ويعصم الحمل بالبناء للمفعول
لان استرقاق امه قبل اسلام الاب اما ان استرقت بعد اسلام الاب فلا
يتبعها حملها لعصمته باسلام ابيه فلا يبطل اسلامه اي الاب رقه اي الحمل
كالمنفصل اذا سبي وحده وان حكم باسلامه اي الحمل تبعا لامه
لا تفريع على قوله السابق لا تتبعه زوجته وفي التعبير باسترقت مسامحة
لانها ترق بنفس السبي فليست السبي لضرب الرق فكان الاولى ان يقول فان
رقت ولقوله اذ استدلال على قوله السابق فان استرقت انقطع نكاحه
فان قيل هذا يخالف قولهم في وجه المخالفة انه اذا عجم زوجته عن الاسترقاق
كيف يلايم قولهم ترق زوجة الذمي بنفس الاسر لها وجوابه ان التي يعجمها
هي الموجودة عند عقد الجزية له والتي لا يعصمها هي التي يملك استرقاقها على
عقد الجزية لان العقد لم يتناولها او تحمل ما هنا على ما اذا كانت زوجته
داخلة تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما ان لم تكن كذلك شم الروض
لان الاسلام الاصلي اقوى تعليل لاصل المسئلة اي لا تسترق زوجة
المسلم الاصلي ولو سبيت لم يقل ووقعت كما قال في الزوج لانها ترق
بنفس السبي بخلافه واذا ارق الحربي اي الحاصل انه لا يسقط الا دين
حربي على مثله بارقاق احدهما قال ان غنم اي وان زال ملكه عنه بالرق
ثانيا سواء رق على الموت فانه يقضى الدين من التركة وان زال ملك الميت
عنها فان غنم قبل رقه او معه لم يقض منه لان اما الكيه ملكوه او تعلق
حقهم بعينه فكان اقوى فان لم يكن له مال او لم يقض منه بقي في ذمته
الى ان يعتق فيطالب به ولو رق رب الدين وهو على غير حربي لم
يسقط بل يصير في ذمة من هو عليه حتى يعتق فيعطى له او يموت فهو
لبيت المال فيما سم نقلا عن شم ر ونقلهم المرهون من تحت الروض وشم والفرق
بين الحربي دائنا او مدينا وبين غيره ان مال الحربي غير محترم بخلاف غيره
من مسلم او ذمي هـ وجب بتقريفه انظر مؤنة التقريق على من اذ المتقط
لا يتملك لانها بعد التقريق عينية هـ شويري بزيادة التقليب للاتي بان
يعلق بين كافرين اذ تصوير لقوله ان يسلم احد ابويه ان تحمل به امه حالة كفرها